



المنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتقييس والتعدين

الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة

2028 - 2024



المحتويات

| | |
|----|---|
| 2 | أولاً: الخلفية |
| 4 | ثانياً: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين |
| 5 | ثالثاً: إدارة الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة |
| 6 | رابعاً: لماذا الحاجة للإستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2024 - 2028؟ |
| 7 | خامساً: إعداد الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2024 - 2028 |
| 8 | سادساً: عوامل نجاح تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة |
| 9 | سابعاً: النتائج المرجوة من إعداد وثيقة الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة |
| 9 | ثامناً: العناصر المكونة لإستراتيجية المنظمة للتقييس والجودة |
| 20 | تاسعاً: تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة |
| 21 | عاشراً: محاور التقييم لمنهجية الإستراتيجية |

أولاً: الخلفية

باشرت المنظمة بالتعاون والتنسيق مع الدول العربية الأعضاء في إعداد وتصميم الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2024-2028 استكمالاً لاستراتيجيات الأعوام السابقة، بهدف تعزيز البنية التحتية للجودة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

إن هذه الاستراتيجية تأتي في سياق عالمي يتسم بتزايد التنافسية وضرورة الاندماج في الأسواق العالمية، مما يستوجب مواهمة أنظمة البنية التحتية للجودة في المنطقة العربية مع أفضل الممارسات الدولية، بما يساهم في رفع القدرة التنافسية وتطوير القطاعات الإنتاجية وضمان جودة المنتجات والخدمات، وتوفير الحماية الصحية والبيئية والسلامة العامة.

وقد راعت المنظمة في إعداد هذه الاستراتيجية الاحتياجات الراهنة ومتطلبات المنطقة العربية وبما يعزز المكتسبات التي تم تحقيقها خلال الفترة السابقة لتطوير منظومة البنية التحتية للجودة في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتقليص العوائق الفنية للتجارة بما يتماشى مع أهداف الاتحاد الجمركي.

وفي هذا السياق، قامت المنظمة بالتعاون مع الدول الأعضاء في إطار الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2019-2023، بالعمل على تنفيذ عدد من المشاريع والتي ساهمت في تعزيز العمل العربي المشترك وتنسيق المواقف بين الدول العربية في المحافل الدولية، والتي تتمثل بالخصوص في تشكيل لجان فنية عربية متخصصة تعمل على إعداد مواصفات قياسية عربية، البدء في وضع المنظومة التشريعية العربية لضبط سلامة المنتجات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المساهمة في نشر الوعي بأهمية المسؤولية المجتمعية، تنسيق الموقف العربي بين الدول العربية في الاجتماعات والمحافل الإقليمية والدولية، وإنشاء معهد التدريب والاستشارات الصناعية في المنظمة.

كما قامت المنظمة خلال هذه الفترة بإنشاء التجمع العربي للمترولوجيا (الأراميت) والذي يعدّ نظاماً إقليمياً متخصصاً للجهات الرسمية في الدول العربية العاملة في مجال المترولوجيا القانونية والعلمية والصناعية. وقد جاء التجمع

نتيجة لدمج البرنامج العربي للمترولوجيا العلمية والصناعية والبرنامج العربي للمترولوجيا القانونية بقرار رقم 992 الصادر عن المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في دورته (59) المنعقد بتاريخ 2021/4/1 والذي يهدف إلى تحقيق الاعتراف الدولي بالمعاهد الوطنية للمترولوجيا العاملة في الوطن العربي عن طريق تأهيلها للتوقيع على اتفاقية الاعتراف المتبادل بين أعضاء اللجنة الدولية للأوزان والمقاييس CIPM-MRA والعمل على تجانس القوانين والأنظمة المترولوجية بين الدول الأعضاء وفقاً للمتطلبات الدولية.

وقد تم إعداد الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2024-2028 والخطة التنفيذية الخاصة بها، استناداً إلى التوصية 5 من البند السادس من تقرير وتوصيات الاجتماع السادس عشر للجنة متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2019-2023 (الرباط - المملكة المغربية، 13-14/3/2023) والمعتمد من قبل اللجنة العربية العليا للتقييس في اجتماعها الثامن والخمسين (الرباط - المملكة المغربية 15-16/3/2023) والمعتمد من قبل المجلس التنفيذي بدورته الثالثة والستين (الرباط - المملكة المغربية 9-11/5/2023) بالقرار رقم (1050)، والتي تنص على:

"تشكيل فريق عمل من أعضاء اللجنة من الدول العربية التالية (جمهورية العراق، دولة فلسطين، جمهورية مصر - العربية، المملكة المغربية)، بالإضافة إلى المنظمة، للبدء في إعداد مشروع الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة للأعوام 2024-2028 والخطة التنفيذية الخاصة بها، مع الأخذ بعين الاعتبار مخرجات الخطة التنفيذية للإستراتيجية للأعوام 2019-2023، وذلك بالتنسيق مع فرق العمل المشكلة من قبل اللجنة العامة للمواصفات العربية واللجنة العربية لتقييم المطابقة بهذا الشأن".

ثانياً: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

تأسست المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين من دمج ثلاث منظمات عربية متخصصة هي المنظمة العربية للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للثروة المعدنية والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، وبالنظر لطبيعة وأهمية مهام المواصفات والمقاييس تم إنشاء مركز المواصفات والمقاييس في إطار المنظمة وضمن موازنتها وفي مقرها وتناط به مهام المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس مع شمول خدماته لجميع القطاعات.

إن الهدف الأساسي من إنشاء المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين هو تحقيق التنسيق والتكامل الصناعي العربي.

أما اختصاصات المنظمة (من خلال مركز المواصفات والمقاييس) فهي العمل على رفع مستوى جودة الإنتاج العربي وتوحيد المواصفات لتيسير التبادل التجاري والتعاون في الأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة من خلال:

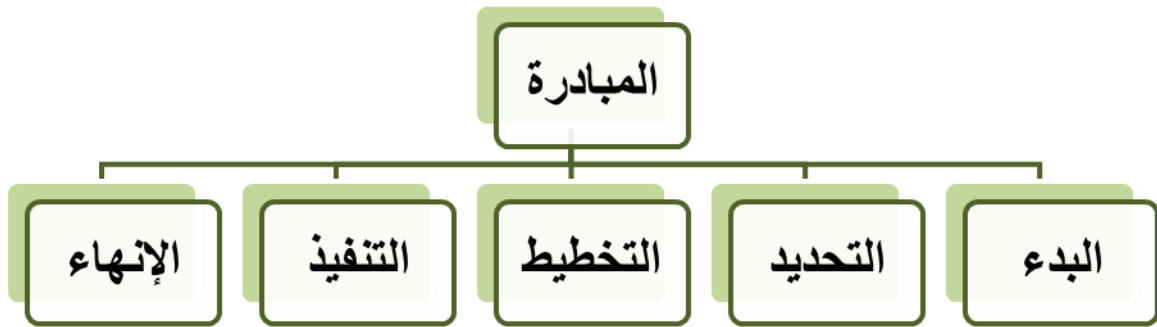
1. توحيد الرموز والمصطلحات والتعاريف والتصنيفات الفنية وطرق الفحص والتحليل والقياس وأسس الرسم والتصميم والتنفيذ في الدول العربية.
 2. إصدار مواصفات قياسية عربية موحدة للخامات والمواد والمنتجات والسلع والأجهزة وأنظمة التنفيذ الفنية في ضوء المواصفات الدولية مع مراعاة الظروف العربية.
 3. تدريب وتأهيل الكوادر العربية في مجالات المواصفات والمقاييس وضبط الجودة وطرق الاختبار والتحليل.
 4. إصدار وإعتماد وتسجيل العلامات والبيانات بالمواصفات والرموز التي تدل على مطابقة المواد والخامات والسلع والمنتجات والأجهزة والمعدات للمواصفات القياسية العربية ووضع الأنظمة المتعلقة بشروط استعمال شارات المطابقة.
- تعمل المنظمة على دعم الأنشطة الإقليمية المتعلقة بالبنية التحتية للجودة في الدول العربية، بصفتها منظمة إقليمية، وعلى التنسيق بين جميع أجهزة التقييس العربية والمؤسسات والمنظمات العاملة في التقييس على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك من خلال اللجنة العربية العليا للتقييس واللجان التابعة لها (لجنة متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة، اللجنة العامة للمواصفات العربية، اللجنة العربية لتقييم المطابقة واللجنة الاستشارية للمترولوجيا).

ثالثاً: إدارة الاستراتيجية العربية للتقريب والجودة

الاستراتيجية العربية للتقريب والجودة هي تطبيق أسلوب الإدارة الإستراتيجية في أنشطة التقريب والجودة، لكسب المزايا التنافسية وإدراك كيفية التعامل معها، لتمكين المنظومة المؤسسية من تقييم الأداء على نحو كامل، عن طريق ربط الأهداف المتعددة للمحاور الإستراتيجية التي تسعى الإستراتيجية العربية للتقريب والجودة لتحقيقها وذلك بهدف تدعيم موقفها التنافسي، ويتم ترجمة الرؤى العربية لأنشطة التقريب والجودة واستراتيجياتها إلى أهداف.

والإدارة الاستراتيجية هي العملية التي تتضمن تصميم وتنفيذ وتقييم القرارات ذات الأثر طويل الأجل التي تهدف إلى تحسين وجهة نظر المستفيدين والشركاء والمجتمع ككل اتجاه عمل المنظمة، وتم تحديد مراحل إعداد الاستراتيجية العربية للتقريب والجودة كما يلي:

إدارة الإستراتيجية العربية للتقريب والجودة



| المرحلة | الغرض منها |
|---------|---|
| البدء | اقترح فكرة الإستراتيجية العربية للتقريب والجودة وصياغة المفهوم |
| التحديد | تحديد نطاق عمل الإستراتيجية العربية للتقريب والجودة ورسالتها والمخرجات المتوقعة |
| التخطيط | كتابة خطة العمل وتشمل الأهداف والأنشطة والنطاق الزمني وتحديد الموارد المادية والبشرية لها والموازنة وأساليب المتابعة والتقييم |
| التنفيذ | تنفيذ وإدارة خطة العمل طبقاً للخطة السابقة |
| الإنهاء | مراجعة رسمية للإستراتيجية العربية للتقريب والجودة وتقييمها ورصد الدروس المستفادة |

رابعاً: لماذا الحاجة للإستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2024-2028؟

تواجه المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين والدول العربية الاعضاء بالمنظمة التحدي المتمثل في المزيد من الاندماج في كل من الأسواق الإقليمية والدولية والمضي. قدما في وضع معايير معترف بها دوليا، وتطوير البنية التحتية للجودة وتقييم المطابقة والخدمات ليسهم هذا النهج في دعم أهداف المنظمة والدول الاعضاء في تيسير التجارة وتطوير التجارة البينية الإقليمية وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، فضلا عن اندماج الدول الأعضاء بالمنظمة في الأسواق العالمية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انخفاض التكاليف المحلية والتأكيد على أن المنتجات والشركات تتماشى مع متطلبات السوق الدولية.

وللتصدي لهذه التحديات، تقوم المنظمة بالعمل وفق استراتيجية لتتماشى مع حاجيات ومتطلبات الدول الأعضاء والعمل على وضع برامج تنفيذية من خلال لجانها ومجالسها التشريعية بحيث تشمل جميع مكونات البنية التحتية للتقييس والجودة مع التركيز على البعد الإقليمي.

وقد تم استعراض الإستراتيجيات السابقة وتقييمها استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية وإلى معايير مرجعية ذات الصلة باستراتيجيات إقليمية وعالمية أخرى، وإعداد تقرير عن هذا التقييم الذي يتم تقديمه في اجتماعات اللجنة العربية العليا للتقييس التابعة للمنظمة لغرض المراجعة والتي أسفرت عنها تحديث استراتيجية 2019-2023 التي تناولت جميع مكونات البنية التحتية للجودة، ولغرض استمرار المنظمة والدول العربية باستكمال ما تم تحقيقه من الاستراتيجيات السابقة والسعي إلى تحقيق المزيد ومواكبة التطور في هذا المجال، فقد اعتمدت اللجنة العربية العليا للتقييس باجتماعها الثامن والخمسين (الرباط - المملكة المغربية، 15-16/3/2023) عدد من التوصيات من بينها اعتماد محاور الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2024-2028.

وفي ما يلي المحاور التي تم اقتراحها واعتمادها لمشروع الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2024-2028 هي:

- المحور الأول: إعداد وتطوير المواصفات القياسية العربية

- المحور الثاني: منظومة تقييم المطابقة
- المحور الثالث: تعزيز العلاقات والشراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية واستدامة فاعليتها
- المحور الرابع: تنمية واستدامة الموارد المالية
- المحور الخامس: المترولوجيا
- المحور السادس: الاعتماد
- المحور السابع: سلامة الغذاء
- المحور الثامن: تنمية وتطوير القدرات الفنية للدول الأعضاء

وقد أصدر المجلس التنفيذي للمنظمة بدورته الثالثة والستين (الرباط – المملكة المغربية، 9-11 مايو 2023) القرار رقم (1050) الذي ينص على ما يلي: "الموافقة على محاور الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة للأعوام 2024-2028".

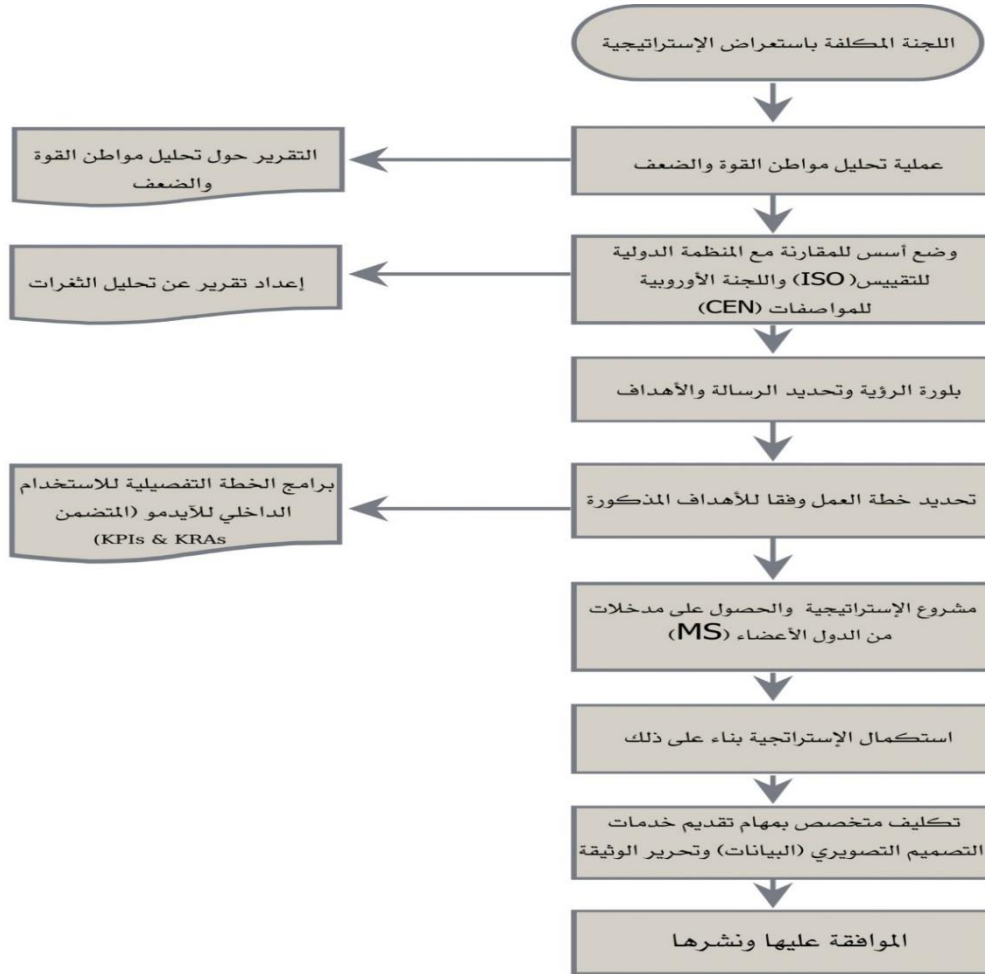
واستناداً إلى القرار أعلاه، قامت المنظمة بإعداد الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2024-2028 والخطة التنفيذية الخاصة بها، وقد تم اعتماد الاستراتيجية من قبل الجمعية العامة للمنظمة في دورتها الثامنة والعشرين (الرباط – المملكة المغربية، 4-6 يونيو 2024) بالقرار رقم 523 – الفقرة 7 والتي تنص على: "اعتماد الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة للأعوام 2024-2028 والخطة التنفيذية الخاصة بها، والطلب من الدول العربية التعاون مع المنظمة في تنفيذ أنشطتها".

خامساً: إعداد الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2024-2028

اعتمدت أربع مراحل في منهجية إعداد الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2024-2028 هي:

1. تحليل البنية الداخلية والخارجية وتحديد الجهات المعنية.
2. مشاركة الجهات المعنية في عملية بناء الخطة الاستراتيجية ومواءمتها مع توجهات واحتياجات الدول العربية.
3. اجراء مقارنات مع المنظمات الدولية المماثلة
4. استخلاص استنتاجات وتوصيات.

الشكل رقم 1: مخطط لعملية إعداد وتقديم استراتيجية المنظمة للتقييس والجودة



سادسا: عوامل نجاح تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة

لغرض ضمان نجاح تنفيذ الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2028-2024

يتطلب الأمر مراعاة العوامل الآتية:

1. القيادة الاستراتيجية
2. الاتصالات المفتوحة والتواصل
3. تكامل اللجان وفرق العمل
4. المشاركة في اتخاذ القرارات

سابعاً: النتائج المرجوة من إعداد وثيقة الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة

إن النتائج المرجوة من إعداد وثيقة الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2024-2028 تتمثل بما يلي:

1. تزويد المنظمة والدول العربية بمرشد يوضح ما تسعى لتحقيقه.
2. توحيد الجهود وتجميع الأدوات والكفاءات والخبرات العربية نحو الأهداف الموحدة.
3. دقة التنبؤ بنتائج التصرفات الإستراتيجية لأنشطة التقييس والجودة.
4. تزويد المسؤولين عن أنشطة التقييس والجودة بأسلوب وملامح تفكير الشركاء.
5. مساعدة المنظمة والمسؤولين بأنشطة التقييس والجودة على توقع التغييرات في البيئة المحيطة بها وكيفية التأقلم معها.
6. مساعدة المنظمة على تخصيص الموارد المتاحة وتحديد طرق استخدامها.
7. تنظيم التسلسل في الجهود التخطيطية عبر المستويات الإدارية المختلفة لأجهزة التقييس والجودة العربية.
8. توضيح الصورة الذهنية عن المنظمة وأنشطة التقييس والجودة ودورها المجتمعي أمام كافة فئات المجتمع وأصحاب القرار.
9. دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية لأنشطة التقييس والجودة.

ثامناً: العناصر المكونة لإستراتيجية المنظمة للتقييس والجودة

تألفت الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2024-2028، وعلى غرار الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2019-2023، من عدة أقسام رئيسة تمثل العناصر المكونة لهذه الاستراتيجية وهي:



الشكل رقم 3 العناصر المكونة للإستراتيجية العربية للتقييس والجودة

1. الرسالة

المساهمة في تحقيق التكامل العربي من خلال اعتماد المواصفات القياسية العربية واللوائح الفنية وتوحيد إجراءات تقييم المطابقة وأنشطة القياس لضمان صحة وسلامة المستهلك وتسهيل التبادل التجاري وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وتقوية التنافسية في المنتجات على الصعيدين العربي والدولي.

2. الرؤية

بنية تحتية عربية للتقييس والجودة ذات إجراءات موحدة فيما بينها قادرة على ممارسة دورها في رفع مستوى الجودة للمنتجات والخدمات وصولاً إلى مستوى التميز.

3. القيم الأساسية

1.3 الشفافية والحيادية

2.3 روح الفريق

3.3 الفعالية

4.3 قابلية التطبيق والترابط

5.3 الاستدامة

6.3 الاستجابة للاحتياجات

7.3 المرونة والسرعة

8.3 الجودة

9.3 الإبداع والابتكار



الشكل رقم 4: القيم الأساسية للاستراتيجية العربية للتقييس والجودة

4. نطاقات الإستراتيجية: المكونات

1.4 المواصفات واللوائح الفنية

2.4 نظم تقييم المطابقة

3.4 المترولوجيا

4.4 الاعتماد

5.4 سلامة الغذاء

1.4 المواصفات واللوائح الفنية

- المواصفة عبارة عن وثيقة معتمدة من هيئة معترف بها توفر القواعد والمبادئ التوجيهية أو الخصائص المشتركة والمتكررة للمنتجات أو العمليات

ذات الصلة وأساليب الإنتاج حيث يكون الامتثال غير إلزامي، إلا إذا دعت
الضرورة لذلك.

تشكل المواصفات إطارا مرجعيا أو لغة فنية مشتركة بين الموردين
وعملائهم، بحيث تسهل عملية التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا.

• اللائحة الفنية هي وثيقة تحدد خصائص المنتجات وطرق الإنتاج أو العمليات
المرتبطة بها، بما في ذلك الأحكام الإدارية المعمول بها التي يجب الامتثال
بها، كما قد تشمل أو تتناول على وجه الحصر المصطلحات والرموز وعمليات
التعبئة والتغليف ووضع العلامات ومتطلباتها كما تنطبق على المنتج أو
عملية الإنتاج.

إن وضع وتنفيذ اللوائح الفنية الإلزامية من طرف أي دولة يعتبر مهام ذات
سيادة، وبالتالي فالهيئات الحكومية، في الوزارات العامة، مسؤولة على
مجالات تخصصها.

2.4 نظم تقييم المطابقة

إن بلوغ أعلى معايير الكفاءة والشفافية في ممارسات تقييم المطابقة
الموثوق بها هي السبل الكفيلة لتسهيل التبادل التجاري للسلع والخدمات
مع ضمان وتعزيز التنافسية الصناعية العادلة و صون الحماية العامة في إطار
تنظيمي ومتوازن.

تقييم المطابقة هو إثبات بأن متطلبات محددة تتعلق بالمنتج أو العملية أو
النظام أو الشخص أو الهيئة، قد تحققت وأن المواصفات واللوائح والخصائص
أو أي متطلبات أخرى قد تم تلبيةها وتشمل أنظمة تقييم المطابقة ما يلي:
• الاختبار:

في جميع المجالات، الاختبار هو بمثابة وسيلة لدراسة خصائص ومحتويات
و/ أو تحديد بارامترات جودة المنتجات والمكونات والمواد وما إلى ذلك، وذلك
حسب الاختبار الميداني في مجال الاختصاص (الكيميائي و الميكروبيولوجي
والاختبار الفيزيائي، الخ) وطرق التحليل والاختبار و/ أو التفتيش تختلف حسب
المعدات التحليلية المعنية بالاختبار.

• المعايرة:

المعايرة هي مجموعة من عمليات القياس المتكررة بانتظام تتم تحت ظروف محددة باستخدام أجهزة وأدوات قياس مستندة إلى المعايير الدولية التي تبين مدى دقة أجهزة القياس وملاءمتها للأغراض المستخدمة من أجلها ومدى مطابقتها للنظام الدولي للقياس طبقاً لمعايير دولية محددة والتحقق إذا ما كان يلزم إجراء تصحيح لعمليات قياس المعايير.

• إصدار الشهادات:

يتطابق إصدار الشهادات مع المتطلبات المحددة في المواصفات المكتوبة من خلال عمليات التقييم. ويمكن تحقيق الاعتراف باستخدام المواصفات وإجراءات التقييم التي تنفذ في جميع أنحاء العالم (مواصفات الايزو، توصيات الدستور الغذائي، إلخ)، وعلى غرار ما هو معمول به في مختبرات الفحص والمعايرة، فإن التقييم من طرف ثالث من اختصاص هيئة إصدار الشهادات والقيام بزيارات مراقبة منتظمة من قبل جهاز الاعتماد سيعمل على تأكيد الموثوقية وتسهيل عملية الاعتراف الدولي، وهناك العديد من الشهادات: شهادة إدارة النظام وشهادة المنتج وشهادة المطابقة للأشخاص.

• التفتيش:

فحص المنتج أو العملية أو الخدمة أو التركيبات أو التصميم وتحديد مدى مطابقتها لمتطلبات محده أو على أساس حكم مهني للمتطلبات العامة.

3.4 المترولوجيا

المترولوجيا هي علم القياس وتطبيقاته الذي يتضمن جميع النواحي النظرية والعملية، أيًا كان الارتباط في نتيجة القياس في أي مجال من مجالات العلوم والتكنولوجيا.

4.4 الاعتماد

الاعتماد هو الإجراء الذي يمكن من خلاله لهيئة مخولة أن تمنح اعترافاً رسمياً بأن هيئة أو شخصاً مؤهلاً للقيام بمهام محددة.

وتمنح شهادات الاعتماد في الكثير من المجالات، وقد يشمل الهيكل النموذجي لجهاز الاعتماد ما يلي:

- مختبرات الفحص والمعايرة وفقاً للمواصفة الدولية ISO/IEC 17025
- جهات التفتيش وفقاً للمواصفة الدولية ISO/IEC 17020
- مزودي اختبار الكفاءة وفقاً للمواصفة الدولية ISO/IEC 17043
- جهات منح شهادات نظم إدارة الجودة والبيئة وفقاً للمواصفة الدولية ISO/IEC 17021
- جهات منح شهادة المنتج وفقاً للمواصفة الدولية ISO/IEC 17065
- جهات منح شهادة المطابقة للأشخاص وفقاً للمواصفة الدولية ISO/IEC 17024

كما يجب على جهاز الاعتماد أن يحقق متطلبات المواصفة الدولية ISO/IEC 17011 (المتطلبات العامة لجهات الاعتماد والمانحة لشهادات الاعتماد لهياكل تقييم المطابقة).

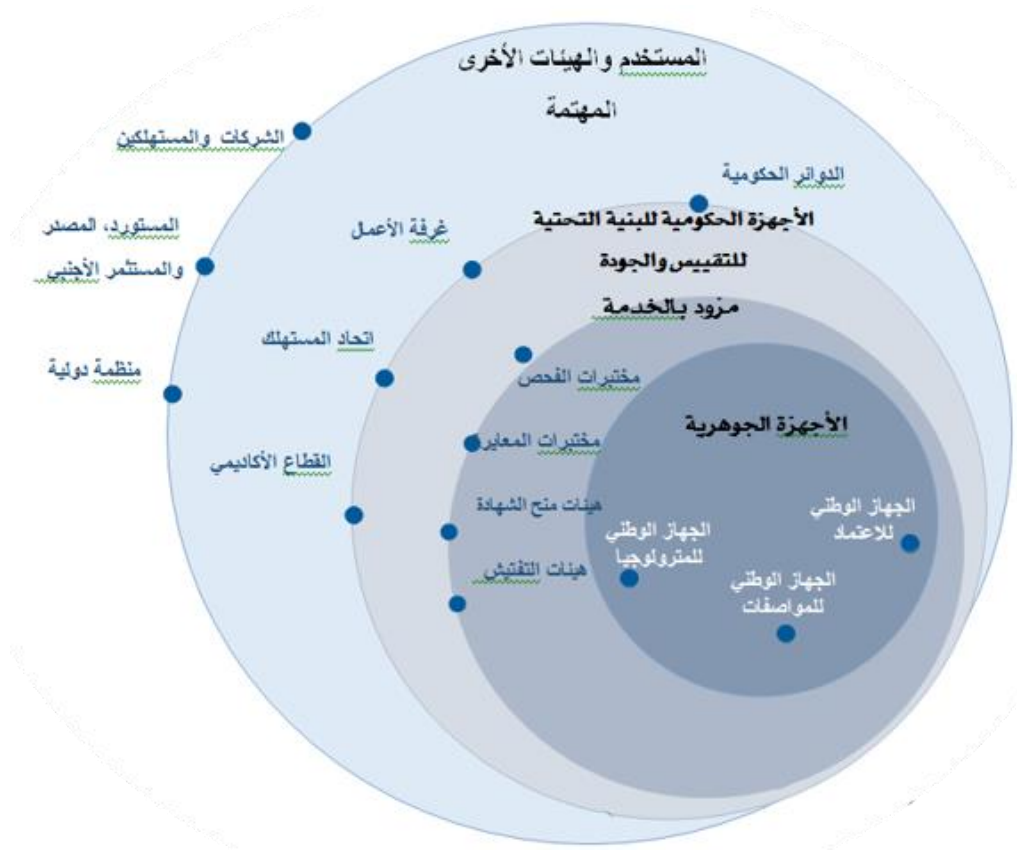
5.4 سلامة الغذاء

يحتل قطاع إنتاج وتصنيع الأغذية في عالم اليوم أهمية كبيرة مكنت بعض الدول من دعم اقتصاداتها الوطنية وتوفير مصادر دخل لمواطنيها. حيث أصبحت المنتجات الغذائية من أكثر السلع تداولاً في العالم، ونتيجة لذلك اكتسبت سلامة الأغذية أهمية مطلقة واهتماماً من الحكومات، لدورها المحوري في دعم الاقتصادات الوطنية والتجارة وتحقيق الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة. وتشمل جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتوزيع وإعداد وتحضير وتناول الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمناً، ومعلوم المصدر، وصحياً، وملائماً للاستهلاك الآدمي.

العلاقات البينية بين مكونات الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة:

ترتبط جميع مكونات الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة ارتباطا وثيقا من خلال ما يلي:

- لا يمكن تطبيق المواصفة، باستخدام الأبعاد والاحتمالات، دون الرجوع إلى قياسات موثوقة.
- تكون القياسات تحقق تتابعية القياس لتفادي المعادلات المكلفة.
- يتم تقديم المنتج للاختبار من أجل تحديد مطابقته مع المتطلبات المحددة في المواصفات واللوائح الفنية.
- يتطلب التوافق الدولي وجود إجراءات الاختبار موحدة وقيم متفق عليها وأن تعتمد على قياسات موثوقة.
- الاعتماد، استنادا إلى المواصفات الدولية، هو الإجراء الذي من خلاله تصبح العملية برمتها جديرة بالثقة، وذلك من أجل البدء في النشاط التجاري وتعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي.



الشكل 5: النظام الوطني للبنية التحتية للجودة

خلاصة:

ينبغي أن تكون اللوائح الفنية مبنية على مواصفات دولية وتوصيات الدستور الغذائي، وتقوم الوزارات المختصة بوضع اللوائح الفنية وإخطار سكرتارية لجنة منظمة التجارة العالمية (TBT) المعنية بالحوافز الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية (SPS).

- ينبغي أن تكون القياسات الفيزيائية والكيميائية تحقق تتابعية القياس (بعض الدول لا يوجد بها معاهد وطنية للمترولوجيا) (المختبرات الوطنية المرجعية) تحت مظلة اتفاقية الاعتراف المتبادل BIPM-MRA
- ينبغي إجراء الاختبار والفحص من قبل المختبرات المعتمدة كلما أمكن (حيث ان بعض القياسات ممكن ان لا يوجد معمل معتمد كما ان على سبيل المثال المواصفة الدولية ايزو 17065 تطلب ان يحقق المعمل متطلبات المواصفة الدولية ايزو 17025 ولا تشترط الاعتماد للمعمل).
- ينبغي أن تكون أجهزة منح الشهادات للمنتجات ونظم الإدارة والأشخاص معتمدة.
- يجب أن يكون الجهاز الوطني للاعتماد معترفاً به دولياً ومستوفياً لجميع أنواع متطلبات الاعتماد الممنوحة من طرف IAF-MLA, ILAC-MRA
- ينبغي أن تستخدم الأجهزة التشريعية البنية التحتية الوطنية للتقييس والجودة (بجميع مكوناتها المعترف بها دولياً).

5. الأهداف الإستراتيجية

- 1.5 رفع مستوى جودة المنتجات بما يلبي حاجيات المواطن العربي ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويساعد على دخول المنتج العربي الى الاسواق الدولية.
- 2.5 توفيق اللوائح الفنية وتوحيد إجراءات تقييم المطابقة في الدول العربية بما يتوافق مع الأدلة الدولية.
- 3.5 زيادة المشاركة الفعالة في اجتماعات المنظمات الدولية والإقليمية ولجانها الفنية مع تنسيق الموقف العربي حول المواضيع المشتركة.
- 4.5 تنمية الموارد المالية للمنظمة لدعم تنفيذ الأنشطة الاستراتيجية.
- 5.5 رفع مستوى الثقة في القياسات بين الدول العربية الأعضاء وتوقيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل بين الأعضاء.

6.5 تعزيز القدرات الفنية للكوادر البشرية من أجل دعم البنية التحتية للتقييس والجودة في الدول العربية.

6. العوامل الأساسية لتحقيق أهداف الاستراتيجية

1.6 البحث والتصميم

يشهد العالم العربي في ظل العولمة حراكاً ملحوظاً يطول جميع القطاعات سواء كانت مالية، صناعية أو اقتصادية، حيث يصاحب هذا الحراك زيادة في استهلاك الموارد الطبيعية وخاصة غير المتجددة ورغبة المستهلك في التوفيق بين متطلباته والموارد المتاحة بما يحفظ للأجيال المقبلة حقها في التمتع بمستوى من الرفاهية مماثل لما هو متوفر اليوم في بعض المجتمعات.

إذن نحن أمام مجتمع أكثر إدراكاً بما يحيط به، وبالتالي يعمل على تأكيد حضوره كشريك "غير مباشر" في الأنشطة الاقتصادية لأية منشأة/ منظمة، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات:

- هل تلتزم المنشأة أو المنظمة بعلاقتها بالجهات المعنية أو ما يعرف بالـ Stakeholders ؟
- هل تعرف من هم هؤلاء الـ stakeholders حقاً؟

باتت عملية البحث والتطوير والتصميم هي الوسيلة الوحيدة لتحديد الأطراف المعنية لإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن حدود الموارد المتوفرة، كما تعتبر المخرج الوحيد لبناء إستراتيجيات عمل ذات قدرة تنافسية تركز على معرفة متطلبات المجتمع المحيط بهذه الإستراتيجية.

ومن هذا المنطلق، فإن الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة للفترة الممتدة من 2024-2028 مبنية على التميّز في تحقيق أهدافها، وبالتالي فإن عملية البحث والتصميم هي بمنزلة حجر أساس للوصول إلى مرحلة التميّز.

إن كلمة بحث لا تقتصر على الموارد البشرية والمالية والأنشطة التي ينبغي القيام بها، إنما تتعداها للبحث عن الأطراف المعنية بهذه الإستراتيجية ومن ثم تحديد مدى تأثيرها على مسار هذه الإستراتيجية ومدى التزامها

بتنفيذها. ومن هنا، يتم تصميم وسائل للتواصل مع الأطراف المعنية بهدف الاستماع لآرائهم ومتطلباتهم وتوضيح أولوياتهم.

تتضمن هذه الأولويات على سبيل المثال لا الحصر القضايا العالقة مثل مراعاة التوجهات الدولية في حقوق الملكية الفكرية، والبحث عن مواضيع جديدة للتقييس والجودة لاسيما في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة وغيرها.

2.6 العمليات والأنشطة الداعمة لها

تستند وضع خطة عمل ناجحة لتطبيق الأولويات على تأمين كافة المقومات والعوامل الداعمة لإنجاحها، فلا يمكن إجراء ورشات عمل وتدريب في مجال معين إذا لم يتوافر خبراء في هذا المجال.

إن هذه المقومات والتي تسمى (الأنشطة الداعمة للعمليات) قد تتضمن على سبيل المثال لا الحصر التعاون مع الخبراء من خارج أو داخل الأجهزة العربية للتقييس والجودة بهدف بناء القدرات وتقديم الدعم للقطاع الصناعي ولاتفاقيات التبادل التجاري.

الدخول إلى القطاعات الجديدة في التقييس والجودة التي تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد من خلال تبادل الخبرات عن طريق عقد الاجتماعات المتبادلة وورش العمل وعملية التدريب المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية والجودة وغيرها.

إعداد التقارير (حول الجهود المبذولة وما تم إنجازه من هذه الإستراتيجية وما سيتم إنجازه) وتعميمها على كافة الأطراف المعنية لأن هذا يعكس مبدأ الشفافية الذي يشكل جزء لا يتجزأ من مبادئ المسؤولية المجتمعية.

3.6 الأنشطة

وفما يلي الأنشطة التي تتضمنها الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة
:2028-2024

1.3.6 التطبيق

تطبيق أنظمة التقييس والجودة المتعلقة بصحة وسلامة المنتجات في كافة المجالات الحديثة والمتقدمة التي لها تأثير على التنمية المستدامة.

2.3.6 المواءمة وتوحيد الإجراءات:

وتتم من خلال ما يلي:

- اعتماد وتطبيق المواصفات القياسية العربية.
- منظومة الحلال العربية.
- توحيد إجراءات تقييم المطابقة في مختلف المجالات وفقاً للأدلة الدولية، بما في ذلك شهادات وشارات المطابقة والجودة، مع التركيز على السلع والمنتجات ذات الأولوية.
- زيادة المشاركة في اللجان الفنية للمنظمات الدولية ذات الصلة بمجالات البنية التحتية للجودة مع تنسيق الموقف العربي في اجتماعات هذه المنظمات ولجانها الفنية.

4.6 الترويج والتوعية

إجراء ورش العمل والبرامج التدريبية المتعلقة بالتقييس والبنية التحتية للجودة.

5.6 التطوير

- إجراء الدراسات المالية بهدف التمويل الذاتي.
- إجراء تطوير أنشطة التدريب والتطوير بناءً على استخدام أفضل الممارسات الحديثة المتعلقة بتحديد احتياجات الدول العربية.

6.6 التميز والجودة

- نشر ثقافة التميز والجودة في الدول العربية وتشجيع الدول العربية على تبني وتطبيق مفهوم
- التميز والجودة في إداراتها بكافة مستوياتها

- تمكين المنتجات العربية من النفاذ إلى الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية
- إنشاء جوائز الجودة الوطنية في الدول التي ليس لها جائزة وطنية للجودة.
- تنظيم الجائزة العربية للجودة بدورتها الثالثة.

7.6 البحث

- التركيز على وضع مواصفات للسلع والمنتجات التي لها ميزة تنافسية عالية في التجارة العربية البينية والصادرات، والاهتمام بمواصفات القطاعات الحديثة.
- وضع آلية لإعداد مواصفات الغذاء وسلامة الغذاء.

8.6 الدعم الفني

- تقديم الدعم لبرنامج المترولوجيا العربية في إطار المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وفقا للممارسات الدولية.
- تقديم الدعم للأجهزة العربية لتقييم المطابقة للحصول على الاعتماد.

9.6 تصميم النظم

- تطوير نظم المعلومات وتبادل الخبرات حول المواصفات واللوائح الفنية بين جميع الدول العربية بطريقة إلكترونية ومنسقة ومنظمة .
- تطوير مراكز المعلومات لتقديم المعلومات العربية والدولية والمنتجات وتبادل المعلومات والخبرات حول المواصفات واللوائح الفنية بين جميع الدول العربية بطريقة إلكترونية، منسقة ومنظمة.

تاسعاً: تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة

لغرض تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة خلال الفترة 2024- 2028 فقد تم إعداد خطة عمل، تتضمن مشاريع موزعة على سنوات الاستراتيجية الخمسة وبما يحقق أهدافها وينسجم مع الأنشطة المقترحة في هذه الاستراتيجية، وسيتم تنفيذ ومتابعة تنفيذ هذه المشاريع من خلال مركز المواصفات والمقاييس في المنظمة والدول العربية الاعضاء ممثلة في جميع

الأطراف المعنية في المنطقة العربية التي تمثل مختلف مكونات البنية التحتية للتقييم والجودة في الدول العربية، أما مراجعة الاستراتيجية ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذها فسيتم من خلال اجتماعات سنوية للجنة متابعة تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييم والجودة 2024-2028، التي ترفع تقاريرها وتوصياتها الى اللجنة العربية العليا للتقييم لاعتمادها.

عاشراً: محاور التقييم لمنهجية الإستراتيجية

1. المستفيدين "العملاء":

- ✓ خطة الأنشطة السوقية والمجتمع.
- ✓ خطة أنشطة جذب الشركاء والمستفيدين.
- ✓ خطة أنشطة الحفاظ على المستفيدين "العملاء" والشركاء.
- ✓ خطة أنشطة رضا المستفيدين والشركاء والمجتمع.

2. الأداء المالي:

- ✓ العائد على الاستثمار لأنشطة التقييم والجودة العربية.
- ✓ القيمة الاقتصادية المضافة القائمة على المعرفة.
- ✓ نمو الموارد المالية والإيرادات لتنمية مستدامة.

3. العمليات الداخلية:

- ✓ أنشطة المجالات الأساسية بالإستراتيجية العربية.
- ✓ أنشطة المراحل الزمنية 2024 – 2028.
- ✓ خطة أنشطة الإنتاجية.
- ✓ خطة أنشطة التكلفة للتنفيذ والتطبيق والإدارة.

4. التعليم والتعلم والتطوير:

- ✓ نقل المعرفة والخبرات العربية وتبادلها.
- ✓ خطة أنشطة التطوير والتنظيمات واللوائح والإجراءات بأنشطة التقييم والجودة.
- ✓ المحافظة على الشركاء والمستفيدين لتوطين الأداء ورفع الكفاءة والمهارات للعاملين، وللشركاء العاملين، بأنشطة التقييم والجودة العربية.
- ✓ تعزيز وتحفيز الابتكار والإبداع بأنشطة التقييم والجودة العربية.
- ✓ تنويع مصادر التعلم والتعليم والتدريب.